

اللغة القانونية

في الاقطار العربية

ووجوب تعميمها وتوحيدها

للأستاذ عدنان الخطيب

دمشق

عقد في شهر أغسطس الماضي أول مؤتمر لخامس البلاد العربية في مدينة دمشق حاضر فيه علماء حقوقيون من كل قطر في مواد معينة من القانون ، وكان الأستاذ عدنان الخطيب المحامي من حاسروا في مادة « المصطلحات القانونية » فكانت محاضراته إعجاب المؤتمرين ورجال الحكومات ، وقد خص الرسالة بنشر محاضراته قبل نشرها في (كتاب المؤتمر) المقرر إصداره قريباً .

١ - اللغة والعربية

لا ريب في أن اللغة تعتبر من مقومات الأمم في العصر الحاضر ، لا بل إنها أهم تلك المقومات التي تميز الأمم والشعوب بعضها من بعض ، وهي الركن الأساسي فيما يعرف « بالوعي القوي » لأنها وسيلة التفاهم والتفارب ، ولأنها أهم رابطة تصل الحاضر بالماضي ، إذا كان ثمة تاريخ يرغب في الاحتفاظ به ، ولهذا ترى كل أمة ذات تاريخ مجيد ، تعمل دائماً على الاحتفاظ بلفتها ، وإن باعدت الأرض أو السياسة بين أبنائها ، لأن وحدة اللغة أول دليل على حيوية تلك الأمة ولياقتها للبقاء على وجه الأرض كأمة واحدة محترمة .

٢ - اللغة العربية وتغيرها الخالدة

إن الأمة العربية التي حملت إلى العالم في ماضيها اللاحق ، أخلد رسالة ، رسالة الهداية والعلم والعز ، أولى الأمم في وصل ما انقطع من تاريخها والعمل على إعادة ذاك الجذ الفار ، وإذا كانت لغتها حية خالدة بفضل من الله ، فإن تبعة أبنائها في المحافظة على سلامة لغتهم واستقامة لسانهم تبعة عظيمة توجب على كل عربي أن يقوم بنسب من ذلك بتفق وحلود طاقته ومركزه الاجتماعي .

٣ - مزايا اللغة العربية في الناحية القانونية

إذا كانت لهذا المؤتمر العربي « المؤتمر الأول للمحاميين العرب »

أهداف قومية كثيرة ، فلا شك في أن سلامة اللغة القانونية ، والعمل على توحيدها هما في أول تلك الأهداف الحليمة ويجدر بالمؤتمرين أن يقرروا ، قبل كل شيء بأن اللغة العربية في أول اللغات الحية صلاحية لأن تكون « لغة قانون محكمة » لأنها تتمتع بمزايا عظيمة ، يندر أن تمتع لغة غيرها بمثلها ، وأهم هذه المزايا من « الناحية القانونية » : السعة والدقة ، وهاتان الميزتان لا يشك فيهما مطلع على كتب فقه الشريعة من جهة ، وفقه اللغة من جهة أخرى .

٤ - اللغة « القانونية » في البهادر العربية

ظلت اللغة العربية ، لغة التشريع والقضاء والفقه ، إلى أن دالت دولة العرب ، فأخذت اللغات الأجنبية تنسرب إلى الإدارة والسياسة ، وما أن قامت دول المحاربين الأعاجم ، حتى أصبحت لغتهم لغة القضاء ، بينما ظلت لغة الفقه عربية مستمدة من أم التشريع الإسلامي العربي البين ، فلما أحبت الدولة العثمانية أن تقتدي بأوروبا في التشريع والتقنين ، أخذت تترجم القوانين العربية إلى اللغة التركية ، لغة الدولة الرسمية ولغة القضاء فيها ، ففقد القانون في البلاد العربية قانوناً أجنبياً كتب بلغة أجنبية ، ويحكم به في الغالب قاض غير عربي ، وقد أحدث هذا التيار نقمها قانونياً جديداً في البلاد العثمانية أخذ عن أوروبا باللغة التركية ، وبه انقطعت الصلة بين فقه القانون وفقه الشريعة العربي ، إلا من ناحية الأحوال الشخصية وبعض النواحي المدنية الأخرى ثم أخذ المشتغلون بالقانون من أبناء العرب بنقل القوانين الجديدة إلى اللغة العربية ، فلم يوفق بعضهم في ذلك ، فتداول الناس القوانين العثمانية بلغة عربية ، ولكنها لغة هزيلة ، شاعت فيها الرككة وامتثلت بالتعابير الضعيفة^(١) ، وأدخلت على العربية ألقاظاً أعجمية كثيرة ، ما زالت تعيش إلى يومنا هذا في بعض الأقطار العربية

٥ - أثر الوضع الدولي الجديد في اللغة القانونية

عندما أنهار الحكم العثماني أخذت الأقطار العربية وضماً

(١) راجع معارضتي في المجمع العلمي العربي عن : قوانيننا وضرورة البحث التشريعي (دمشق ١٩٤٢) ، وانظر مقالتي عن (القوانين التي ما زالت تحكمنا) ، كيف ترجمها العثمانيون وكيف مرتبها (مجلة الصباح عدد ١١٢ دمشق أيار ١٩٤٤)

هذا ما قرره المؤتمر الدولي للقانون المقارن مما يندرج باشتراك الأقطار العربية كلها في المؤتمرات القادمة التي ستعقد بعد أن تضع الحرب أوزارها ، ولا شك في أن اللغة العربية ستكون يومئذ اللغة الرسمية لممثلي تلك الأقطار ؛ فهل يليق بهذه اللغة أن يختلف أولئك الممثلون في كثير أو قليل على ألفاظ أو كلمات أو جل لها دلالات قانونية واحدة ؟ قد يكون بعض الاختلاف ناجماً عن كثرة المرادفات في العربية ، ولكن هذا إذا كان مما يفخر به أحياناً فإنه عيب في لغة القانون ، وإذا كان استمهال المترادفات في النصوص التشريعية وما يتصل بها غير مستحب ولو لم يؤد إلى شيء من الاضطراب فيها ، فكيف إذا أدى إليه ؟ لا في مؤتمر دولي يضم كبار علماء القانون المقارن ، بل بين أفراد الأسرة الواحدة إذا ما اجتمعوا أو تبادلوا نقابهم الفكري ؟ إن التباين الموجود في لغتنا القانونية ومصطلحاتنا الحقوقية ، نحن أبناء الأسرة الواحدة يجب أن يبدأ بالزوال منذ اليوم ، وكلنا أمل بأن لا نرى بعد أمد قريب أي اختلاف يتصل باللغة بين رجال القانون المصريين واللبنانيين والعراقيين والفلسطينيين والأردنيين والسوريين

٧ - أمثلة التباين والمخلاف

إنى لا أود جمع كل التباين الموجود في اللغة التشريعية أو الفقهية أو في تعريب المصطلحات الحقوقية بين مختلف الأقطار الناطقة بالضاد ، لأن لهذا مقاماً غير هذا المقام ، وسأكتفى تصويراً للواقع الملموس بإيراد الأمثلة البارزة التالية :

١ - الدستور في مصر وسورية ولبنان هو القانون الأساسي في العراق ، والهيئة التشريعية في مصر هي البرلمان المصري ، بينما هي في العراق مجلس الأمة العراقي ، ومجلس الشيوخ المصري يقابله مجلس الأعيان في العراق

إن هذا التباين في الأسماء لمسميات تكاد تكون واحدة ، يبدو لأول وهلة لا قيمة له ، والحقيقة أنه إذا ما أضيف إليه الاختلاف العظيم في مسميات أخرى ، عجيب بين دول تتكلم بلغة واحدة

دولياً جديداً ، جعل منها دويلات وإمارات متعددة ، يخضع كل منها إلى نفوذ أجنبي معين ، وكان مركز كل قطر منها كدولة مستقلة . يختلف باختلاف ظروفه الخاصة ، ونوع النفوذ الأجنبي المفروض عليه ومقداره ، وبذلك اختلفت لغة « القانون » باختلاف المشرعين في كل قطر ، وانعدام الصلة بين الفقهاء والمربين في مختلف الأقطار ؛ فتعددت بينهم المصطلحات الحقوقية ، وتباينت الألفاظ الدالة على معان واحدة مما يطمح لغتنا المحبوبة في صميمها ، وينافي الفكرة القومية ، ويقف عثرة في سبيل تحقيق الآمال المنشودة والغالب المشتركة

٦ - اللغة العربية لغة دولية في القانون المقارن

في آخر مؤتمر دولي للقانون المقارن عقد في « لاهاي » قبل أن تندلع نيران هذه الحرب دعى الجامع الأزهر للاشتراك به ؛ فقام الأزهر بإرسال بعثة من كبار الفقهاء ورجال القانون المصريين^(١) أحسنوا تمثيل مصر ومن رؤسائها العالمان الإسلامي والعربي تمثيلاً جعل المؤتمر الدولي يجمع على اعتماد القرار الآتي :

« يقرر قسم القوانين الشرقية في الوقت الذي يختم فيه أعماله أن المسائل التي طرحت للبحث في الشريعة الإسلامية كانت من الأهمية بمكان ، ويقدر قيمة وفائدة التقارير التي قدمت فيها ، والملاحظات التي أبدت بشأنها ، كما يقدر أهمية عدد المؤتمرات الذين اشتركوا في المناقشات ، وأهمية هذه المناقشات الراجعة إلى صفات الممثلين ومؤهلاتهم ، ونظراً لأن اللغة العربية قد استعملت لأول مرة في تبادل الآراء ،

لهذا يلفت القسم نظر الجمع الدولي للقانون المقارن إلى ضرورة فتح مكان أوسع للشريعة الإسلامية في برامج المؤتمرات القادمة ، كما أنه يبدي رغبته في أن يدعى المؤتمر القادم ممثلون من جميع البلاد التي تهتم بالدراسات الإسلامية ، كما يبدي الرغبة أيضاً في أن تستمر اللغة العربية في المؤتمرات القادمة ضمن اللغات المستعملة لمناقشة المسائل المتعلقة بالشريعة الإسلامية »^(٢)

(١) م الأساتذة المحترمون : عبد الرحمن حسن ، ومحمود شلتون ، ومحمد عبد النعم رياض ، وحسن أحمد البغدادي .

(٢) عن تقرير الوفد إلى فضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر

٣ - إذا كانت مهمة رأس الدولة الأعلى في سن التشريع تختلف باختلاف نظم الحكم والدساتير ، فإن عمليتي الإصدار والنشر بفهميهما الفقهي الحديث ، تتشابهان كثيراً في النظم السياسية المقارنة ، ومع هذا فإننا نجد سمة نشر القوانين في الأقطار العربية ، تختلف اختلافاً واضحاً مبعثه ليس فقط اختلاف نظم الحكم فيها ، بل الاختلاف على معاني الألفاظ وترتيبها وهذه هي سمات النشر في الأقطار المختلفة

وفي العراق من مكتبة الزوراء بسوق السراي ببغداد